

**منشور مالي رقم ( ٣ ) لعام ٢٠١٥ م**  
**بشأن تخفيض كلفة إيجارات المباني**

**أصحاب السمو والمعالي الوزراء/ المستشارين**  
**أصحاب المعالي/ السعادة رؤساء مجالس الإدارة للهيئات والمؤسسات العامة الموقرين/ المحترمين**

في إطار تنفيذ الإجراءات الإحترازية التي أقرها مجلس الوزراء الموقر في جلسته رقم ٢٠١٤/٣٢ المنعقدة بتاريخ ٢٢ صفر ١٤٣٦هـ الموافق ١٥ ديسمبر ٢٠١٤م بشأن التقليل من آثار انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٥م.

وتنفيذاً لتوجيهات مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة بمتابعة الصرف الفعلي على بنود الموازنات المعتمدة لكافة الجهات الحكومية.

والحاقاً للمنشور المالي رقم (٢) لعام ٢٠١٥م بشأن الإستمرار في ترشيد الإنفاق في الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٥م الصادر من وزارة المالية بتاريخ ١٤٣٦/٩/٦ هـ الموافق ٢٣/٦/٢٠١٥م.

ومع التقدير لجميع المساعي الدؤوبة التي تبذلها الجهات الحكومية في سبيل ترشيد مصروفاتها إستجابة للوضع الحالي التي تمر به الموازنة العامة للدولة. فإن وزارة المالية تؤكد على ضرورة استمرار التزام جميع الجهات الحكومية في مراجعة وترشيد الإنفاق العام على جميع بنود الموازنة العامة. حيث أظهرت متابعة تنفيذ الموازنة العامة للدولة وموقف الصرف الفعلي حتى نهاية شهر يونيو ٢٠١٥م ارتفاع الصرف الفعلي على بند الإيجارات في موازنات بعض الوزارات والوحدات الحكومية مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٤م.

( ٢ )

وحيث أن مستوى الإيجارات قد شهد استقراراً خلال الفترة الحالية ومن المحتمل أن يمتد إلى السنوات القادمة. لذا فإننا نود أن نستري انتباه كافة الوزارات والوحدات الحكومية بضرورة البدء فوراً بإتخاذ ما يلي:

أولاً : التفاوض مع المؤجرين الحاليين لأجل تخفيض قيمة عقود الإيجار بنسبة لا تقل عن (١٠%) عند تجديدها وذلك قبل انتهائها بفترة كافية.

ثانياً : في حالة عدم تجاوب المؤجرين مع التخفيض المطلوب، فإن على الوحدة الحكومية العمل على إيجاد مباني بديلة بقيمة إيجار تقل عن قيمة الإيجار الحالي ، مع الأخذ في الاعتبار التكاليف المترتبة على عملية الانتقال للمقر الجديد حال إقرار ذلك.

نرجو من الجميع التعاون لما فيه المصلحة العامة .. والله ولي التوفيق.  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي  
الوزير المسؤول عن الشؤون المالية

صدر في : ٢٣ / ١١ / ١٤٣٦هـ  
الموافق : ٧ / ٩ / ٢٠١٥م